

قرار رقم (٩٧٤) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ٢٠١٤/ ١١/ ٢٤

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بالمحكمة الدستورية العليا

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٠٣) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في
اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٥٠٣) لسنة ١٩٩٩
بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بالمحكمة الدستورية العليا برقم (٦٨١) .

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في
٢٠١٤/٤/١٦ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي اعتباراً
من ٢٠١٤/١/١ .

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة
جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة رقم
(٤٤٦) لسنة ٢٠١٤ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١ باقتراح اعتماد التعديل
المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة
من ٢٠١٤/١١/١٨ .



٤٦٠٧٦

قـرـر

مادة (١) : يستبدل بنصي المادة (٣/و) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٨/أ) من الباب الثالث (المزايا التأمينية) النصين التاليين :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) : في تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :-

(و) أجر الاشتراك :

هو الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجدول الأجور المرفقة بلائحة التوظيف للعاملين بالجهة في ٢٠١٣/١٢/٣١ متضمناً كافة العلاوات الخاصة التي تم إقرارها خلال السنوات (١٩٨٧ - ٢٠٠٨) وتم ضمها للأجر الأساسي حتى ذلك التاريخ ومضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقية والتشجيعية المعمول بها بما لا يزيد عن ٥% سنوياً بالإضافة إلى العلاوات الخاصة التي تم إقرارها خلال السنوات (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) كل في حينه ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة استشارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة .

الباب الثالث (المزايا التأمينية)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية في الحالات التالية :

أ- في حالة انتهاء الخدمة بسبب :

- بلوغ العضو سن الستين .

- الوفاة .

- العجز الكلي المستديم .

يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه)

المزايا التأمينية التالية :

عشرة أشهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و) وذلك عن كل سنة من سنوات

الخدمة بالجهة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ بالإضافة إلى ثلاثة أشهر ونصف الشهر عن كل

سنة اشتراك لاحقة لـ ٢٠١٤/١/١ .

(٢) ثلاثة عشر شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٣/و) وذلك للأعضاء

المؤسسين فقط .



٤٦٠٧٦

مع مراعاة أن الحد الأدنى للميزة التأمينية المنصرفة في حالتي انتهاء الخدمة
بالوفاة أو العجز الكلي المستديم هو أربعون شهراً من ذات الأجر ويحد أدنى خمسة
وثمانون ألف جنيه لمن أمضى مدة خدمة بالجهة تزيد عن عشر سنوات وأربعون
ألف جنيه لمن أمضى مدة أقل من عشر سنوات .

مادة (٢) : تسري التعديلات المشار إليها وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها
السالف الإشارة إليه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر وعلى
الجهات المعنية تنفيذه .

د. محمد معيط

نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦